استنتاجات:

انه لمن اليسير التوصل إلى القول بأن التعددية الحزبية في الجزائر، ليست المعيار الذي يمكن اعتماده لقياس درجة التحول الديمقراطي،في بلد عانى الأمرين في مرحلتي الحكم الفردي و الانفتاح السياسي بنسب متباينة، لكن هذه النتيجة ليست و حدها التي تحصدها محاولتنا المتواضعة لدراسة التجربة الجزائرية في مجال التعددية، ذلك أن ما لا يمكن إغفاله في هذه التجربة هو تلك المؤشرات التي برزت في بدايتها،و التي أثبتت إمكانية صنع جو ديمقراطي في الجزائر برغم العقبات المتعددة، ودراسة موضوع دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الجزائر خلال التجربة التعددية المعاصرة تبين أنّها تعاني من مشاكل على مستوى بناها الداخلية، أعاقت قيام ديمقراطية فعلية في الواقع، رغم أن نصوص هذه الأحزاب التنظيمية والقانونية تُظهر الطابع الديمقراطي، لكّنها كثيرا ما تتعارض مع الواقع الحزبي، ويبقى هذا الطابع محدودا وشكليا في الغالب، انطلاقا من عدة مؤشّرات، تعد بمثابة النتائج التي توصلنا إليها، وهي:

-يتسم البناء السلطوي في أغلب الأحزاب الجزائرية المعاصرة بالتركيز المتفاوت المدى، بحيث تتركز السلطة الفعلية في يد القادة الحزبيين، لكن يتميز هذا التركيز بالتباين من حزب إلى آخر تبعا لحجمه السياسي، وتوجهه الفكري، فضلا عن علاقاته الخارجية، لاسيما بالسلطة المركزية والمجتمع، ويظهر هذا الجانب بشكل واضح في الأحزاب ذات النمط القيادي الكاريزمي الأوحد، مثل حزب العمال، جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحركة الديمقراطية والاجتماعية، حركة مجتمع السلم أثناء فترة قيادة (محفوظ نحناح)، حزب التجديد الجزائري في فترة قيادة (نور الدين بوكروح)، وحركتا النهضة والإصلاح الوطني أثناء قيادة (عبد الله جاب الله)، وتتميز هذه الأحزاب بوجود تفاوت في نمط تركيز السلطة، كما أن الأحزاب الأخرى التي لا تتميز بقيادة كاريزمية، مثل جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة النهضة بعد المؤتمر الثاني للحزب عام 1998 ، وحركة مجتمع السلم بعد المؤتمر الثالث عام[2003 أثناء فترة قيادة (أبو جرة سلطاني)] ، وحزب التجديد بعد عام [2001 تاريخ خروج (بوكروح) من القيادة]، وغيرها، والتي تتميز بنمط قيادة أوليغارشية، أي وجود نخبة قيادية تتركز السلطة فيها، فإّنها تتسم أيضا بوجود تركيز للبناء السلطوي داخلها، لكّنه يختلف عن النموذج الأول، ووجود هذا التركيز المتباين في البناء السلطوي لهذه الأحزاب، إّنما يرجع إلى العوامل التالية:

*إن طبيعة العضوية في الأحزاب الجزائرية تتميز في الغالب بكونها غير نشطة، إذ تعاني من وجود ضمور تنظيمي، بحيث تأثر حجمها بجملة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسياسية بشكل متباين، والذي أثّر على نمط المشاركة والانضمام إلى هذه التنظيمات، لاسيما خلال عقد التسعينيات، كما تميزت أيضا بوجود عضوية متحركة، تختلف مظاهرها من حزب إلى آخر، نتيجة تعثّر الممارسة الديمقراطية داخلها، حيث خرج بعض الأعضاء منها احتجاجا على نمط الممارسة الحزبية فيها، مثلما حدث في حزب جبهة التحرير الوطني في بداية إقرار التعددية، وحركة النهضة عام 1999 ، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية، وغيرها.

*تختلف طبيعة البناء التنظيمي في الأحزاب الجزائرية من حزب إلى آخر، من حيث النص والواقع الحزبي، وهذا تبعا لاختلاف نمط تركيز النشاط التنظيمي لدى القادة الحزبيين، لاسيما في فترات الانتخابات العامة، واختلاف طبيعة الهيكل التنظيمي فيها، حيث تتميز بعضها بوجود هيكل تنظيمي متشابك ومعقد، ويرجع ذلك أساسا إلى حجمها السياسي ضمن الخارطة العامة للأحزاب، بالإضافة إلى الخبرة التنظيمية لبعض كوادرها، وطبيعة توجهها السياسي والفكري، في حين يتميز هذا الهيكل بالبساطة لدى الأحزاب الصغيرة، لحداثة تجربتها الحزبية والتنظيمية، وهي عوامل مؤثِّرة على طبيعة الممارسة الحزبية فيها.

*تهيمن الكثير من قيادات الأحزاب الجزائرية على عملية اتخاذ القرارات الحزبية المهمة واقعيا، ويبرز الدور المحوري للقادة في محدودية دور الأعضاء في المستويات التنظيمية الوسطى والقاعدية من المشاركة فيها وهذه الأدوار قليلة وضعيفة، وتنحصر في القرارات غير المهمة، رغم وجود بعض المظاهر للممارسة الديمقراطية ضمن هذا المجال، لكنها شكلية ومحدودة، ومرتبطة أساسا بالنصوص القانونية من جهة، والخطاب الحزبي من جهة ثانية، وغالبا ما تتركز هذه القرارات المهمة حول مسألة المشاركة في الانتخابات العامة، ومسألة الترشيحات داخل الحزب، بالإضافة إلى المشاركة في الحكومة في شكل تحالف مع أحزاب سياسية أخرى، وقرارات تنظيمية متعلقة باختيار وتجديد القيادات الحزبية.

-إن طبيعة العلاقة بين النخبة والأعضاء الحزبيين داخل الأحزاب الجزائرية المعاصرة قائمة في معظمها على أساس غير ديمقراطي، وإن كانت بعض المظاهر الشكلية لوجود ديمقراطية، لكّنها محدودة وضعيفة، وتتميز هذه العلاقة بتعدد جوانبها، حيث تنحصر في بعض الأحزاب على كونها علاقة غير متكافئة، أدت في الكثير من الأحيان إلى حدوث أزمات داخلية، كما حدث في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحزب جبهة التحرير الوطني في عدة فترات تاريخية من تجربته الحزبية، وحركتا النهضة والإصلاح الوطني، وحركة مجتمع السلم، وحزب التجديد الجزائري، وحزب العمال، والتجمع الوطني الديمقراطي، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية .كما أنّها تجسد علاقة هيمنة القيادة على مجمل الأدوار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنوطة بالمستويات التنظيمية، بالإضافة إلى تنامي ولاء الأعضاء للقادة بشكل كبير، لاسيما في الأحزاب ذات النمط القيادي الكاريزمي، كما أنها تميزت بحدوث أزمات سياسية وتنظيمية وفكرية وأحيانًا شخصية، أثّرت على نمط الممارسة الحزبية داخليا، ويرجع ذلك أساسا إلى جملة من العوامل، أهمها:

*النمط الكاريزمي والأوليغارشي الذي يميز القيادة في معظم الأحزاب الجزائرية، رغم أنّها تظهر النمط الديمقراطي ومبدأ الجماعية ضمن هذا المستوى، لاسيما في نصوصها القانونية والتنظيمية وخطابها السياسي الحزبي، ويتركز النمط الأول في أحزاب حركة مجتمع السلم، لاسيما في فترة قيادة (نحناح)، حركة النهضة في فترة قيادة (جاب الله)، وجبهة القوى الاشتراكية بقيادة (آيت أحمد)، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية برئاسة (سعدي)، وحزب العمال بزعامة (حنون)، وحركة الإصلاح الوطني، وحزب التجديد أثناء فترة قيادة (بوكروح)، أما النمط الثاني، فيتركز في أحزاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (سابقًا)، وجبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة النهضة بعد عام 1998 ، حركة مجتمع السلم بدرجة أقل في فترة قيادة (سلطاني)، حزب التجديد بعد عام2001 .

*يغلب الأسلوب غير الديمقراطي واقعيا على عملية تداول القيادات الحزبية في الأحزاب الجزائرية المعاصرة، رغم وجود بعض المظاهر الشكلية لنمط التداول الديمقراطي من حيث النص والخطاب الحزبي لهذه الأحزاب من جهة، وطبيعة التنافس داخل النخبة الحزبية ذاتها، لكن تتميز هذه المظاهر بالمحدودية والطابع الشكلي فقط، كما يغلب على مظاهر التنافس الصراع داخل هذه النخبة القيادية، والذي كثيرا ما أدى إلى حدوث أزمات داخلية حادة، ويظهر هذا جليا أثناء فترات الانتخابات داخل هذه الأحزاب، وحتى أثناء الانتخابات العامة، من خلال عملية الترشيحات والتعيين، ودور القادة ضمن هذا المجال.

*الدور المحدود للأعضاء واقعيا في عملية اختيار وتجديد القيادات الحزبية، ويرجع ذلك أساسا إلى جملة الصعوبات والمشاكل التنظيمية والسياسية التي عرفتها معظم الأحزاب الجزائرية خلال تجربتها المعاصرة من جهة أولى، وهيمنة القيادات على مجمل النشاط التنظيمي الحزبي فيها كما قلنا من جهة ثانية، بالإضافة إلى تعاظم الولاء الحزبي في أغلب هذه الأحزاب،لاسيما منها الأحزاب ذات النمط القيادي الكاريزمي من جهة ثالثة، مثل حركة مجتمع السلم، حيث أثّرت هذه العوامل على مبدأ مشاركة الأعضاء ضمن عمليات تجديد القيادات، التي تنص عليها وثائق هذه الأحزاب نظريا.

*تأثر معظم الأحزاب الجزائرية بأزمات متعددة الجوانب، تركزت أكثر في الخلافات السياسية والتنظيمية والفكرية وحتى الشخصية، حيث أثّرت على عملية تطبيق الديمقراطية فيها، رغم أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثل هذه الخلافات موجودة حتى في الأحزاب الديمقراطية في الدول الغربية، وهي تجسد الإطار التعددي لمختلف الرؤى داخل التنظيم الحزبي، لكن حالة معظم الأحزاب السياسية في الجزائر، تختلف بشكل متفاوت مع هذا النموذج، لأّنها أعاقت تطبيق الديمقراطية داخلها، حيث أدت إلى الانشقاق، وأحيانًا إلى الانقسام، وقد شملت الأزمات الخلافية معظم الأحزاب الكبرى، وهذا يرجع إلى تشابك وتعقد البناء التنظيمي فيها، مثل حالة جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، جبهة القوى الاشتراكية، والجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة مجتمع السلم وحركتا النهضة والإصلاح الوطني، كما شملت أيضا بعض الأحزاب الصغيرة، مثل حزب العمال، التجديد الجزائري، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب الجبهة الديمقراطية والاجتماعية، والحزب الاشتراكي للعمال سابقًا.

*تعّثر الأسلوب الديمقراطي لإدارة الأزمات الحزبية واقعيا في هذه الأحزاب، حيث اتبعت أغلبها أسلوب الإقصاء، واستبعاد الحوار والمشاركة، كما حدث في حزب جبهة التحرير الوطني في عدة فترات من تجربته المعاصرة، والتجمع الوطني الديمقراطي عام 1998 ، وحزب حركة مجتمع السلم في أزمته التنظيمية عام 2005 ، وحركة النهضة أثناء الأزمة التنظيمية والسياسية عامي 1998 و 2003 ، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أثناء منتصف التسعينيات، وجبهة القوى الاشتراكية في عام 2003 ، وحزب التجديد بعد المؤتمر الرابع (4)عام2004 وحزب العمال في عام 2005 ، رغم أن جميع هذه الأحزاب تنص ضمن وثائقها على ضرورة إتباع النمط الديمقراطي لإدارة أي خلاف داخلي، لكن تبقى هذه المظاهر شكلية ومحدودة، لأّنها تقترن بالجانب النظري والخطاب الحزبي للقادة فقط.

وانطلاقًا من هذه المظاهر التي تغلب على نمط الممارسة الداخلية في الأحزاب الجزائرية المعاصرة، فإّنها تُبين التعارض الواضح مع الآليات والقواعد التي تقتضيها الممارسة الديمقراطية الفعلية، إذ ترتكز هذه الآليات والقواعد على مبدأين أساسين:

-التسليم بمبدأ التعددية السياسية ضمن كل كيان سياسي، سواء دولة أو حزب سياسي، بحيث لا يتناقض هذا المبدأ مع الإرادة والتوافق الحزبي، بل يزيد من إمكانية توافر الديمقراطية، ويشمل ذلك؛ التسليم بتعددية الآراء والمواقف والاتجاهات داخل التنظيم السياسي، بالإضافة إلى ضرورة توّفر تعددية الترشيحات من حيث النص والواقع ضمن البناء الداخلي لهذا التنظيم.

- تجسيد مبدأ المشاركة في جميع المستويات التنظيمية، وعلى جميع الأصعدة، بحيث تشمل:

-المشاركة في النشاط التنظيمي. -المشاركة في عملية صناعة واتخاذ القرارات.

-المشاركة في عملية تجديد النخبة القيادية. -المشاركة في عملية إدارة الأزمات الخلافية بشكل ديمقراطي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن يبقى هذا الحكم نسبيا لنمط الممارسة الداخلية في الأحزاب الجزائرية المعاصرة، ويرجع ذلك إلى حداثة التجربة الحزبية في الجزائر، كما يعد هذا الحكم متبايًنا من حزب لآخر، وذلك تبعا لاختلاف البناء السلطوي ونمط العلاقات الداخلية فيه، انطلاًقا من المؤشِّرات التي درسناها في هذه الدراسة.

وبالرغم من تعّثر الأحزاب الجزائرية لتطبيق الديمقراطية ضمن بناها الداخلية، إلا أن هناك بعض المظاهر من هذا الجانب، لكّنها محدودة في أغلب الظروف، تتجسد أساسا في ثلاث (3)مظاهر:

تجسد النصوص القانونية لمعظم هذه الأحزاب الإطار النظامي للديمقراطية داخلها، من خلال توّفر مبدأي المشاركة والتعدد ضمن وثائقها، وتعد النصوص القانونية معايير أساسية مؤثِّرة في نمط الممارسة الحزبية، حيث تمّثل الأرضية الأساسية لقيام ديمقراطية فعلية في الواقع، إذ يتأّثر أعضاء المستويات التنظيمية الوسطى والقاعدية بالإطار الديمقراطي الموجود ضمن نصوصها القانونية، فتسعى إلى مطالبة المستوى القيادي الأعلى بضرورة تطبيق هذه النصوص، وبالتالي فهي تمارس ضغطا على قياداتها، كما حدث في بعض الأحزاب الجزائرية، وعلى رأسها؛ حركة النهضة عام 1998 ، وحركة الإصلاح الوطني عام 2004 ، وقد ساهم هذا الضغط في التقليل من تركيز السلطة لدى القيادة القديمة.

كثيرا ما يرتكز الخطاب الحزبي لقيادات الأحزاب الجزائرية المعاصرة على ضرورة تطبيق الديمقراطية، غير أن هذا المؤشِّر غير كافٍ ومحدود، لكّنه يجسد أساس مبدئي للانطلاق نحو تطبيق ديمقراطية في المستقبل، عن طريق إمكانية التأثير في المستويات القاعدية، ومن ثم، الضغط على القيادة أيضا.

وجود بعض مظاهر التنافس في بعض الأحزاب الجزائرية، لاسيما أعضاء النخبة الحزبية أثناء الانتخابات، وعملية الترشيحات داخلها، مثل ما حدث في حركة مجتمع السلم أثناء الانتخابات، والترشيحات دخلها أثناء انعقاد المؤتمر الثالث عام 2003 ، وأيضا النهضة عام 1998، وهي مظاهر مبدئية تحدد إمكانية توّفر ديمقراطية في مستقبل هذه الأحزاب، غير أّنها كثيرا ما أدت إلى حدوث أزمات خلافية ذات طابع تنظيمي وفكري وانقسام بعضها.

وعلى هذا الأساس، فإن الطرح التعددي القائل بتوفر الديمقراطية داخل الأحزاب في النظام الحزبي التعددي أكثر منه في نظام الثنائية يعد محدودا، ونسبيا ولا يتطابق مع النموذج الجزائري، فالنظام الحزبي في الجزائر هو نظام تعددي، وبالرغم من أّنه يسمح بتوّفر الممارسة الديمقراطية في هذه التنظيمات تحكمه جوانب أخرى، تتعّلق أساسا بضرورة بتوفر مشاركة فعلية لجميع المستويات داخلها من حيث النص والواقع، كما يتطّلب ضرورة توّفر ثقافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشاركاتية لدى هذه المستويات، لاسيما على المستوى القيادي، فضلا عن الإطار السياسي الديمقراطي الذي تعمل فيه هذه الأحزاب..

ويمكن القول في الأخير، أن الأحزاب الجزائرية المعاصرة تعاني أزمة تطبيق الديمقراطية ضمن بناها الداخلية، انطلاقًا من المؤشِّرات التي ذكرناها في السابق، وقد تأثّرت أغلبها بالممارسة السياسية في النظام السياسي ككل، كما أنّها أثّرت أيضا في طبيعة هذه الممارسة، لاسيما بالنسبة للأحزاب الكبرى التي تربطها علاقات بالسلطة المركزية، وهي حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، و حركة مجتمع السلم في الآونة الأخيرة، ومنه لا يمكن أن نتصور حاليا قيام ديمقراطية داخل الأحزاب في ظل نظام يقوم على أساس غير ديمقراطي، أو يعاني من مشكلة تطبيق الديمقراطية في الواقع السياسي.

ولقد كشفت الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر عن الكثير من السلبيات والظواهر السياسية التي تشكل تحديا أمام التحول الديمقراطي في البلاد والتي يمكن رصدها في تدخل المال في العملية الانتخابية بهدف إفساد آليات ومؤسسات الديمقراطية وبروز ظاهرة المنشقين وتنامي ظاهرة المستقلين وعزوف المواطنين عن الحملة الانتخابية والمشاركة السياسية وثبات الخريطة السياسية وعجز النظام الحزبي عن القيام بوظائفه ، كل هذه الظواهر تطرح تساؤلات كثيرة حول مستقبل الديمقراطية في البلاد.

إن هذه المظاهر التي يسهل على المتتبع إدراكها تجعل المتمعن لا يجد بدا من البحث في مكمن الخلل و مواطن العطب، ثم لا يجد بدا من استقراء الواقع الاجتماعي و السياسي و بعدهما التاريخي،ليخلص إلى مثلث الخطر الذي تختنق أفاق الديمقراطية الحقيقية في الجزائر بين أضلعه المتمثلة في:

-السلطة السياسية التي لم تتمكن بعد من إحداث القطيعة مع الممارسات الفردية و النظرة الأحادية،رغم تصريحها بغير ذلك و اتجاهها نحو خلافه،فهذه السلطة هي ذاتها التي تحتكر صلاحية الفصل في مواصلة التحول نحو الديمقراطية من عدمه، ليبقى هذا التحول قرارا سلطويا لا خيارا نابعا من الإرادة الشعبية الحرة، مادامت هذه الأخيرة قاصرة السلطة الوصية.

- الأحزاب السياسية التي بالغت في الانزواء خلف الحدود المرسومة للعبة الديمقراطية و رضيت أن تكون إحدى دماها،متخلية بذلك عن الكثير من وظائفها في صناعة الرأي العام و التأهيل الإطارات السياسية و توسيع رقعة التنافس السياسي الأصيل،في غمرة انشغالها بمداهنة السلطة و كسب اغداقاتها، لتتحول من معارضة حقيقة للنظام إلى متعارضة في ظله.

- الإعلام الثقيل الذي يبقى لسان حال السلطة و ليس لسان حال الواقع السياسي و الاجتماعي و صورته المعكوسة، خاصة و أن الديمقراطية في أبسط صورها ما هي إلا نوع من أنواع التعبير الحر الذي يبقى عندنا دون صدى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و أمام هذه المعطيات و رغم تضاؤل حظوظ نجاح التجربة الديمقراطية، لا يسعنا و نحن نريد معالجة المسألة من جانبها العلمي البحت إلا أن نؤكد على أن الجزائر التي عرفت التعددية الحزبية في أحلك مراحلها التاريخية ،لهي أخصب تربة لتنمو بها هذه البذرة التي تمتد عميقا في جذور مجتمعنا المتميز بالتنوع و الثراء الفكري و الثقافي.

غير أن هذه الحقيقة الواقعية تحتاج إلى الكثير من الجهد لتعلقها الأذهان و تعكسها الممارسات الفعلية لأطراف عملية التغيير السياسي، و لا بد أن ينصب هذا الجهد الذي يقع على عاتق رجال القانون و الفكر و السياسة و الأكاديميين و المثقفين بوجه عام،على نقد و تنقيح المنظومة القانونية المصاحبة أو التي يجب أن تصاحب عملية التحول الديمقراطي و توافقها (الدستور،قانون الأحزاب،قانون الانتخابات،قانون الإعلام،....)،كما ينبغي أن يتركز هذا الجهد على البحث عن الصيغة الديمقراطية الأمثل و الأنسب لمجتمع باتت هويته و ثوابته مهددة في وقت هي الأحوج إلى أن تحفظ و تصان.

إن هذه العملية التغييرية الضخمة تحتاج في خلاصة الأمر إلى الإيمان بحرية المبادرة و تحرير العقول من ذهنية الوصاية،التي جعلت الشعب الذي طالما نعتته الخطب من شتى المنابر بالنضج يشكو القصور و لربما البلادة و الأدهى و الأمر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com